من الصحافة الإيرانية

خاص

حقوق الإنسان.. سلاح الغرب السياسي لتغطية الفشل أمام إيران

جام جم

رأى المحلل السياسي الإيراني "عباس سليمي نمين" أن فشل الغرب في ترجمة الوعود التي قُدمت سابقًا لبعض قوى المنافقين والبهلويين وأتباع الكيان الصهيوني، ولا سيما ما يتعلق بالدعم العسكري، دفعه إلى نقل المواجهة مع طهران إلى ساحة بديلة، هي ملف حقوق الإنسان، في محاولة لتعويض عجزه عن فرض معادلات ميدانية جديدة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة "جام جم" الإيرانية يوم الأحد ٢٥ كانون الثاني/ يناير، أن هذا الفشل لم يكن مفاجئًا، إذ بات واضحًا أن أي مواجهة مباشرة مع إيران ستقابل بردّ حاسم، يشمل استهداف القواعد الأميركية في المنطقة، ما فرض على الأطراف الداعمة للكيان الصهيوني حسابات ردع دقيقة حالت دون الذهاب إلى مغامرة عسكرية مكلفة.

وتابع الكاتب: أن الصهاينة، استنادًا إلى تجاربهم السابقة، يدركون أن توسيع دائرة الصراع سيحمل تبعات أمنية خطيرة عليهم، الأمر الذي دفعهم إلى تبني نهج التفاف سياسي وإعلامي، عبر تضخيم ادّعاءات تتعلق بحقوق الإنسان ضد إيران.

ولفت الكاتب إلى أن الجهات التي ترفع اليوم شعارات الدفاع عن حقوق الإنسان هي ذاتها التي تمتلك سجلًّا أسود في هذا المجال، سواء من خلال دعم الجماعات التكفيرية كداعش، أو عبر توفير الغطاء الكامل لجرائم الكيان الصهيوني بحق شعوب المنطقة، فضلًا عن احتضانها تنظيمات معروفة بتاريخها الدموي كالمنافقين. وأوضح الكاتب: أن احتضان البرلمان الأوروبي لهذه الجماعات، ومشاركة مسؤولين أوروبيين في نشاطاتها، يكشف بوضوح الطابع السياسي والانتقائي لهذه الادّعاءات، ويؤكد أن حقوق الإنسان تُستخدم كأداة ضغط لا كمبدأ أخلاقي. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الرأي العام العالمي بات واعيًا لهذه الازدواجية، ويدرك أن إثارة ملف حقوق الإنسان ضدّ إيران ليست سوى محاولة فاشلة لتغطية الإخفاقات، لاسيما في ظل دعم طهران الثابت للشعب الفلسطيني ورفضها الاعتراف بالكيان الصهيوني.

محاولات تطويق إيران وفشل الرهانات الغربية

آرمان ملي

أشار الخبير الإيراني في العلاقات الدولية "علي بيكدلي" إلى أن الحديث عن تصاعد ردود الفعل الدولية تجاه إيران لا يعكس واقعًا موضوعيًا، بل هو نتاج حملة غربية منظمة تسعى إلى فرض مناخ سياسي مصطنع يبرر الضغوط، في وقت لم يصدر عن طهران أي سلوك يبرر هذا التصعيد المفتعل.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة "آرمان ملي" الإيرانية يوم الأحد ٢٥ كانون الثاني/ يناير، أن إعادة طرح ملف حقوق الإنسان لا تستند إلى معايير قانونية أو تقارير محايدة، بل تأتي في سياق انتقائي معروف، تتجاهل فيه الدول الغربية سجلها الحافل بانتهاك حقوق الشعوب، وتستخدم هذا الملف كأداة سياسية للضغط على الدول المستقلة.

وتابع الكاتب: أن المزاعم المتداولة حول استئناف إيران برنامجها النووي تُعدّ امتدادًا للحرب النفسية نفسها، إذ يتم ترويجها من دون أي وثائق رسمية أو تقارير فنية صادرة عن الجهات المختصة، في محاولة لخلق ذريعة جديدة لتشديد الضغوط وابتزاز المواقف الدولية. ولفت الكاتب إلى أن الربط المتعمد بين هذه الادّعاءات والضغوط الاقتصادية يكشف الهدف الحقيقي، وهو إضعاف موقع إيران التفاوضي، رغم أن التجربة أثبتت أن سياسة العقوبات لم تؤدِّ إلا إلى تعزيز الاعتماد على القدرات الوطنية وفشل رهانات العزل. وأوضح الكاتب: أن التهويل الإعلامي حول احتمالات التصعيد العسكري يتجاهل حقائق سابقة، أبرزها إدراك دول المنطقة كلفة أي مواجهة، وهو ما حال دون انزلاق الأوضاع في مراحل أكثر توترًا، ما يؤكد أن التهديدات الحالية تفتقر إلى الجدية العملية.

وفي ختام مقاله، شدد الكاتب على أن الردّ الإيراني الفاعل لا يكون بالانفعال، بل عبر دبلوماسية نشطة تكشف زيف الادّعاءات، وتمنع توظيف المؤسسات الدولية كأدوات ضغط، بما يحفظ المصالح الوطنية ويفشل محاولات فرض وقائع سياسية مصطنعة.

قلق أميركي متصاعد من تلاقي إيران والصين وروسيا

عصر إيران

أشارت الكاتبة والباحثة الإيرانية "فاطمة فهيمي" إلى أن «قانون اختيارات الدفاع الوطني» الأميركي، الذي يُقر سنويًا بوصفه الإطار الناظم للسياسات الدفاعية والأمنية لواشنطن، لم يعدّ مجرد وثيقة مالية أو تنظيمية، بل تحول إلى مرآة تعكس بوضوح أولويات الولايات المتحدة ومصادر قلقها الاستراتيجي المتنامي.

وأضافت الكاتبة، في مقال لها في صحيفة "عصر إيرانيان" يوم الأحد ٢٥ كانون الثاني/ يناير، أن النسخة الأخيرة من هذا القانون أولت اهتمامًا خاصًا بما تسميه واشنطن «تنامي التعاون بين أعدائها»، وفي مقدمتهم إيران والصين وروسيا وكوريا الشمالية، معتبرة أن إدراج هذه الدول في بند مستقل يعكس خشية أميركية حقيقية من تعاظم هذا التقارب. وتابعت الكاتبة: أن البند ١٢٧٣ من القانون دعا إلى تشكيل فرق عمل مشتركة بين وزارات الخارجية والدفاع والخزانة والتجارة وأجهزة الاستخبارات، بهدف تقييم مستوى التنسيق بين هذه الدول وتأثيره السلبي على قدرة الولايات المتحدة على فرض سياساتها وأدوات الضغط. ولفتت إلى أن الوثائق المرافقة لمراحل إعداد القانون تكشف قلقًا أميركيًا خاصًا من التعاون الدفاعي وتبادل التكنولوجيا والقدرات السيبرانية، إضافة إلى التنسيق في الالتفاف على العقوبات، ولا سيما عبر آليات مالية بديلة تقلل من هيمنة الدولار.

وأوضحت الكاتبة: أن واشنطن تخشى أيضًا من الدور المتنامي للأطر متعددة الأطراف مثل "بريكس"، التي تسهم في إضعاف النفوذ الأميركي داخل المؤسسات الدولية. واختتمت الكاتبة بالتأكيد على أن هذا التركيز الأميركي يعكس إدراكًا واضحًا بأن تعميق التعاون بين إيران وشركائها الشرقيين يشكل المسار الأكثر فاعلية لمواجهة سياسات الاحتواء والضغوط الأميركية، ما يستدعي تعزيز هذا التوجه بخطوات استراتيجية وعملية متقدمة.

الأدلة من أفواههم..

دور أمريكا و«إسرائيل» في هندسة الفتنة داخل إيران

إنّ دراسة أعمال الشغب الأخيرة في إيران من دون الالتفات إلى الاعترافات الصريحة، وأحياناً الفجّة، الصادرة عن مسؤولين سياسيين وأمنيين وعسكريين وأكاديميين غربيين، تقدّم صورة ناقصة وساذجة، وفي نهاية المطاف مضلِّلة عن الواقع الميداني. ففي الأشهر والسنوات الماضية، ولا سيّما بالتزامن مع الفتنة الأخيرة في إيران، نُشرت سلسلة من التصريحات العلنية والمقابلات والمذكّرات والتحليلات على لسان شخصيات أمريكية و«إسرائيلية» وأوروبية معروفة، تكشف بوضوح عن الدور النشط والمنظّم والهادف لأجهزة الاستخبارات الأمريكية و«الكيان الصهيوني» في تشكيل هذه التطورات وتوجيهها وتصعيدها. وهذه الاعترافات لم تصدر عن وسائل الإعلام الداخلية الإيرانية، بل جاءت على لسان أشخاص عملوا لسنوات في قلب بنية السلطة الغربية؛ أشخاص إمّا شاركوا مباشرةً في تصميم وتنفيذ مثل هذه العمليات، أو أن موقعهم أتاح لهم الوصول إلى معلومات مصنّفة وسرّية. وهذه النقطة بحدّ ذاتها تضاعف وزن هذه التصريحات ومصداقيتها.

في هذا السياق، تحتل تصريحات لورنس ويلكِرسون، رئيس مكتب و«المستشار الأقدم» لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولين باول، مكانة خاصة. إذ يعلن ويلكِرسون بصراحة أن تحرّكات أجهزة الاستخبارات الغربية، بما فيها الموساد ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA وجهاز الاستخبارات البريطاني MI٦ داخل إيران، تتم بدعم مباشر من دونالد ترامب. ويؤكد أن عناصر هذه الأجهزة موجودون داخل البلاد تحت غطاء مواطنين إيرانيين، وأن مهمتهم تتمثل في تعميق حالة عدم الاستقرار، ودفع الاحتجاجات باتجاه العنف، واستنزاف الحاكمية. وتصدر هذه الأقوال عن شخص أمضى سنوات في أعلى مستويات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، ويعرف آليات التشغيل الأمنية والاستخبارية في هذا البلد.

وفي الإطار نفسه، يرى جيفري ساكس، الاقتصادي البارز وأستاذ جامعة كولومبيا، أن احتجاجات إيران ليست ظاهرة اجتماعية فحسب، بل هي شكل من «الحرب الخاصة» أو الحرب الهجينة؛ حربٌ استخدمتها الـCIA والموساد مراراً على مدى عقود في بلدان مختلفة من أمريكا اللاتينية إلى غرب آسيا. ويؤكد ساكس أن نمط سلوك الولايات المتحدة و«إسرائيل» في هذا المجال معروف تماماً: ضغط اقتصادي وتحريض على السخط واختراق استخباري وعمليات نفسية، ثم محاولة تغيير النظام السياسي. وبرأيه، ما يجري اليوم في إيران هو إعادة إنتاج للنمط القديم نفسه بأدوات أكثر حداثة. وتُظهر هذه التصريحات أنه حتى داخل أوساط النخب الأكاديمية الغربية لا يوجد تردّد في القول إن هذه التطورات مُهندسة ومُدارة.

كما أن وسائل الإعلام "الإسرائيلية" اعترفت أحياناً—ولو من حيث لا تشعر—بهذه الحقيقة. فقد أشارت صحيفة "جيروزالم بوست" العبرية في تقرير إلى الدور النشط للموساد في التطورات الداخلية في إيران، واعتبرته جزءاً من «حرب الظلال» بين طهران وتل أبيب.

لورنس ويلكرسون: تحرّكات أجهزة الاستخبارات الغربية، بما فيها الموساد والـCIA وجهاز الاستخبارات البريطاني داخل إيران، تتمّ بدعم مباشر من ترامب

وفي هذا المسار، يذهب جون كرياكو، الضابط السابق في الCIA ومُسرّب معلومات برنامج التعذيب في هذه الوكالة، إلى أبعد من ذلك، إذ يقول إن «الإسرائيليين» أنفسهم أكدوا أن جزءاً من المحتجّين الإيرانيين هم عناصر تابعة للموساد أو على صلة به، بل إن بعض وسائل الإعلام «الإسرائيلية» تتباهى بذلك. ويؤكد كرياكو أن هذه «الاعترافات» تأتي ضمن إطار حرب نفسية مصمَّمة لإرسال رسالة إلى طهران، وفي الوقت نفسه لتحريض الأجواء داخل إيران.

وتزداد دلالة هذه التصريحات عندما توضع إلى جانب رسالة مايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق. فقد قدّم بومبيو في رسالة علنية وبأسلوب ساخر تهنئة رأس السنة إلى «الإيرانيين الموجودين في الشوارع»، وكذلك إلى «أي عميل للموساد يسير إلى جانبهم». وهذه العبارة ليست مجرد «مزحة» سياسية، بل هي شكل من الاعتراف بحضور عناصر استخبارية «إسرائيلية» في ساحة أعمال الشغب داخل إيران؛ اعتراف يصدر عن أحد أعلى المسؤولين الأمنيين والدبلوماسيين في إدارة أمريكية سابقة.

إلى جانب ذلك، يصرّح لاري جونسون، الضابط السابق في الCIA، بشكل واضح أن الفوضى الأخيرة في إيران لم تكن انتفاضة طبيعية وعفوية، بل كانت نتيجة عملية استخبارية محسوبة ومتعددة الطبقات نفذتها الـCIA والموساد. ويؤكد أن هذه العملية شملت بناء الشبكات، وتدريب العناصر الميدانية، والحرب الإعلامية، وتوجيه الاحتجاجات نحو العنف.

كما يشرح دوغلاس ماكغريغور، العقيد المتقاعد في الجيش الأمريكي والمستشار السابق في البنتاغون، أن احتجاجات إيران رغم أنها بدأت بمطالب اقتصادية واجتماعية واقعية، إلا أنها سرعان ما صودرت من قبل لاعبين خارجيين وتحولت إلى عملية استخبارية مشتركة. وبحسب قوله، شملت هذه العملية ضخّ الموارد المالية، وتوفير أدوات اتصال مثل الإنترنت الفضائي ستارلينك Starlink، وتحريض المتظاهرين، ودفع الحشود نحو الاشتباك المسلح، مؤكداً أن كل ذلك انتهى بالفشل. وهذه التفاصيل تظهر أن مشروع زعزعة الاستقرار لم يقتصر على الحرب الإعلامية، بل دخل مرحلة أمنية وميدانية.

وعلى المستوى الدولي، أشار ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى انقلاب عام ١٩٥٣م في إيران، مؤكداً أن الموساد والـCIA يسعيان لتكرار سيناريو «عملية أجاكس» Operation Ajax. وحذّر من أن الغرب يستخدم الأدوات نفسها والمنطق القديم نفسه، لكن بواجهة جديدة.

كما تؤكد تصريحات أستاذ جامعة كولومبيا، وكذلك أليستر كروك، الدبلوماسي وضابط الاستخبارات البريطاني السابق، وجود عناصر مدرَّبة ومنظَّمة ومرتبطة بأجهزة أجنبية بين مثيري الشغب. وقد شدد أليستر كروك على أن مجموعة صغيرة شديدة العنف من مثيري الشغب في إيران كانت قد تلقت تدريباً من قبل منظمات غير حكومية أجنبية ومؤسسات استخبارية غربية أخرى. وأن هذه الجهات هندست الفوضى في إيران لتهيئة الأرضية لتدخل الولايات المتحدة و«إسرائيل».

إن مجموع هذه الاعترافات والتصريحات يبيّن أن دور الولايات المتحدة و«إسرائيل» في أعمال الشغب الأخيرة في إيران ليس ادعاءً دعائياً داخلياً من طهران، بل حقيقة ينطق بها اللاعبون الغربيون أنفسهم.

تحليل نمط التدخل الأمريكي و«الإسرائيلي» في تطورات إيران

عندما تُجمع هذه الاعترافات إلى بعضها، يتكشف نمط مألوف ومتكرر وقابل للتعرّف عليه بوضوح؛ نمط سبق أن جرى اختباره في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وغرب آسيا.

ويشرح جون ميرشايمر، أستاذ العلاقات الدولية المعروف، هذا النمط خطوةً خطوة، فيعتبر أن الخطوة الأولى تتمثل في فرض عقوبات واسعة ومُشلّة لتخريب الاقتصاد ومعاقبة الناس بشكل مباشر. والهدف من هذه المرحلة ليس تغيير سلوك الدولة، بل صناعة ضغط معيشي، واستنزاف رأس المال الاجتماعي، ورفع مستوى السخط العام.

وفي الخطوة الثانية، ما إن يتشكل السخط، تُهيَّأ الأرضية لتحريك الاحتجاجات وتغذيتها. وهنا يبرز دور الأجهزة الاستخبارية، ووسائل الإعلام العابرة للحدود، وشبكات التواصل الاجتماعي، والمنظمات التي تُقدَّم على أنها «غير حكومية». وتشمل أدوات هذه المرحلة تدريب العناصر الميدانية، وضخّ التمويل، وإنشاء شبكات اتصال آمنة، وتوجيه الرأي العام، وتضخيم روايات محددة.

أما الخطوة الثالثة، وفق ميرشايمر، فهي إطلاق حملة واسعة من التضليل والعمليات النفسية لإقناع الرأي العام الغربي بأن هذه الاحتجاجات «عفوية بالكامل» و«شعبية» ولا علاقة لها بأي تدخل خارجي. وفي هذا المناخ، يُقدَّم أي ردّ من جانب الحاكمية على أنه «قمع»، ويُمهَّد الطريق لمزيد من الضغوط السياسية و«الحقوقية» وحتى العسكرية.

وفي النهاية، إذا لم تحقق هذه المراحل النتائج المطلوبة، تُطرح خيارات التدخل المباشر أو التخريب أو الاغتيال أو ضرب البنى التحتية الحيوية على الطاولة. ولهذا يشدد بعض المحللين الغربيين، ومنهم جنك أويغور، على أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» لا تسعيان إلى «الديمقراطية» في إيران، بل إن هدفهما الأساسي هو إيصال بنية سياسية تابعة وقابلة للتحكم.

إن التطورات الأخيرة في إيران يمكن تحليلها ضمن هذا الإطار بدقة: ضغط اقتصادي شديد وحرب نفسية واسعة ثم دعم إعلامي لأعمال الشغب ومحاولة جرّ الاحتجاجات إلى مرحلة العنف المسلح. كما أن وجود عناصر أجنبية، والترويج ل "صناعة القتلى"، وتخريب الممتلكات العامة، ومحاولة إحداث شرخ اجتماعي—كلها مؤشرات على أن الهدف الأساسي كان زعزعة الاستقرار واستنزاف الأمن الداخلي.

النتيجة:

إن مجموع الاعترافات والأدلة والتحليلات المقدَّمة يثبت بوضوح أنه لا يمكن النظر إلى أعمال الشغب الأخيرة في إيران على أنها ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية فحسب. بل إن هذه التطورات كانت جزءاً من حرب هجينة شاملة ضد إيران؛ حرب بدأت بالعقوبات الاقتصادية ثم امتدت إلى عمليات استخبارية وأمنية وإعلامية ونفسية.

جيفري ساكس: احتجاجات إيران ليست ظاهرة اجتماعية فحسب، بل هي شكل من «الحرب الخاصة» أو الحرب الهجينة

وما يجعل هذه الحقيقة أكثر بروزاً هو أن جزءاً كبيراً من هذه «الاعترافات» صدر على لسان مسؤولين وعسكريين وخبراء غربيين، لا على لسان مصادر داخلية إيرانية. وهذا ما يؤكد ويرفع رواية التدخل الخارجي من مستوى الادعاء إلى مستوى «الواقع الموثَّق». فضلاً عن ذلك، فإن تحريض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لمثيري الشغب بشكل مباشر وعَلني يُعدّ بحدّ ذاته أكبر وثيقة في هذا السياق.

وباعتراف بعض الخبراء والمحللين الغربيين، فإن هذا المشروع فشل في الوصول إلى أهدافه النهائية. فقد حالت متانة البنية السياسية الإيرانية، ويقظة جزء كبير من المجتمع، وعجز المخططين عن التحكم بتداعيات العنف، دون تحقق السيناريو الذي جرى التخطيط له.

المصدر: قسم «الشؤون الدولية» في موقع KHAMENEI.IR